مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٤ المجلد ١٤/ العدد ٢

إجراءات التطبيع بين الاردن والكيان الصهيوني في ظل معاهدة السلام عام ١٩٩٤
(دراسة تحليلية)

أ.م.دغصون كريم مجذاب
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية

البريد الإلكتروني Email : ghssun_kareem@uomustansiriyah.edu.iq

الكلمات المفتاحية: التطبيع ، معاهدة السلام ، الاردن ، وادي عربة ، اسرائيل.

كيفية اقتباس البحث
مجذاب ، غصون كريم، إجراءات التطبيع بين الاردن والكيان الصهيوني في ظل معاهدة السلام عام ١٩٩٤(دراسة تحليلية)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٤،المجلد:١٤ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Normalization procedures between Jordan and the Zionist entity in light of the 1994 peace treaty (An analytical study)

Assis Prof Dr. Ghusun Karim Mijdhab
Al-Mustansiriya University/College of Political Sciences

Keywords : normalization, peace treaty, Jordan, Wadi Araba, Israel.

How To Cite This Article
Mijdhab, Ghusun Karim, Normalization procedures between Jordan and the Zionist entity in light of the 1994 peace treaty(An analytical study) , Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2024,Volume:14,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Jordan was not one of the first Arab countries to sign peace agreements with the Zionist entity. Egypt preceded it in signing two peace agreements, the first for peace in the Middle East and the second a peace treaty between them at Camp David in 1978. The Palestinians also concluded the Oslo Accords in 1993, and despite However, these peace treaties did not contribute to resolving the Palestinian issue, as this was preceded by secret relations with most Arab countries, as this normalization took an accelerated course in many aspects, including economic, commercial, security, military and cultural aspects.

Jordanian-Israeli normalization began through the peace treaty in 1994, which was the agreement in which the war between the two countries ended since the Arab-Israeli war in 1948. This treaty resolved disputes over land and water as well as establishing mutual diplomatic relations between the two parties. Jordan was the second An Arab country after Egypt signs a peace treaty with “Israel” at the southern Araba border crossing on October 26, 1994. The agreement included many issues,

including issues of borders, water, security, economy, tourism, and the environment. This treaty also led to an end to the state of hostility between Jordan and "Israel." The signing of this peace agreement led to Jordan's exit from this conflict, with some exceptions related to Jordan's role in Jerusalem and the refugee issue remaining as a pending regional issue between the two parties. The importance of the Jordanian role has increased, especially after Jordan adopted a peaceful solution to the Arab-Israeli conflict as one of the strategic options through signing the aforementioned peace treaty .

The goal of this treaty was to find a just and comprehensive peace in the Middle East, and to maintain and strengthen peace on the foundations of freedom, equality, and recognition of living in peace between them within internationally recognized security borders to ensure permanent security for the two states, avoid the threat of force, and develop friendly relations and cooperation between them in accordance with the principles oflawInternational.

المقدمة:

لا شك ان التطبيع هدف صهيوني قديم ومتجدد، كما ان رفع المقاطعة العربية وتطبيع العلاقات بين الكيان الصهيوني والدول العربية يعد جزء اساسي من إستراتيجية الكيان الصهيوني، الذي يسعى لتحقيقه وتوثيقه في كل اتفاقية يوقعها مع اي دولة عربية، وذلك بهدف تحقيق هدفه الاكبر وهو جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة نفوذ صهيونية، وهذا النفوذ يحتاج لتحقيقه البدء بالتطبيع او توقيع (معاهدة سلام) مع الدول العربية، وبالتالي فان تمكن الكيان الصهيوني من تحقيق هذه المعاهدات يمكنه من تحقيق هدفه الإستراتيجي المتمثل بالنفوذ والتوسيع في المنطقة.

إشكالية البحث: يمكن ان نحدد إشكالية البحث من خلال :

- مدى انعكاس مخاطر التطبيع مع اسرائيل على الامة العربية والقضية الفلسطينية بالذات
- ما هي الدوافع التي قادت الى اتفاقية السلام الاردنية – الاسرائيلية " .
- ما هي الاثار التي نتجت عن هذه الاتفاقية .

اهمية البحث : لعدم ادراك مخاطر التطبيع على الامة العربية وعدم اكتراث الحكومات العربية لمخاطر التطبيع مع الكيان الصهيوني.

منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحديد المشكلة محل البحث، وجمع أكبر قدر من البيانات والمعلومات عنها، فضلاً عن الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال نقد وتحليل المعلومات الواردة في ثنايا الدراسة هدفاً في التوصل للحقائق وبيان تداعياتها.

هيكلية البحث:

يمكن تقسيم هيكلية البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة:

المبحث الاول: التطبيع في الاستراتيجية الصهيونية

المبحث الثاني: الاردن ومبررات التطبيع مع الكيان الصهيوني

المبحث الثالث: اجراءات الحكومة الاردنية التطبيعية

اولاً: التطبيع على الصعيد السياسي

ثانياً: التطبيع على الصعيد الاقتصادي

ثانياً: التطبيع على الصعيد الثقافي

المبحث الأول

التطبيع في الاستراتيجية الصهيونية

شهد عالم السياسة في الآونة الاخيرة استخداماً متكرراً لمصطلح التطبيع، والذي يعني في اللغة (التدجين)،اي جعل الامور عادية [١] ، اما اصطلاحاً فيعني بالتطبيع (اعادة) العلاقات الى طبيعتها بين دولتين أو أكثر، بعد ان طرأ بينهم مواقف غير طبيعية[٢].

ونرى ان اسقاط هذين التعريفين على مفهوم تطبيع العلاقات بين الكيان الصهيوني والدول العربية يعد اجحافاً كبيراً للجانب العربي، وذلك لان التعريف اللغوي فيما يتعلق بتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني يعني تدجين الارادة العربية وتطويعها لصالح التعايش مع هذا الكيان الغريب الغاصب والدخيل على منطقتنا، اما ما يتعلق بالتعريف الاصطلاحي لهذا المفهوم، فانه ايضاً لا ينسجم مع طبيعة العلاقات العربية الصهيونية، اذ لم تكن هنالك علاقات طبيعية بين الطرفين في اي وقت كان، اذ ان الوضع الطبيعي مع الكيان الصهيوني هو الحرب والصراع والصدام وليس معاهدات لإقامة السلام.

لقد وضعت الحركة الصهيونية منذ نشأتها هدف التوسيع والسيطرة على الوطن العربي، بحيث تبدأ بفلسطين وتنتشر الى بقية الاراضي العربية ، وسيلتها في تحقيق ذلك التطبيع عن طريق اقامة معاهدات سلام واقامة علاقات مع الدول العربية، اذ يقول (حاييم وايزمن) [٣] بشأن التطبيع بقوله: "بان الدولة اليهودية يجب ان تكون عضواً في منطقة الشرق الاوسط، ولا بد من انشاء علاقات متبادلة مع العرب" [٤].

اما (ناحوم غولدمان) الذي تَزعم مدرسة التطبيع بعد وايزمن، وتولى رئاسة المؤتمر الصهيوني ، فقد ركز على أهمية ان يؤدي الكيان الصهيوني دوراً في التطبيع الاقتصادي في المنطقة، اذ يرى ان الاقتصاد هو جوهر الحل،ودعا الى ضرورة تحقيق تعاون اقتصادي بين الكيان الصهيوني والدول العربية يرتكز على اقامة مشاريع مشتركة، ليتحول الكيان الصهيوني الى (سويسرا شرق أوسطية)[٥].

ويعتقد (شمعون بيريز) في كتابه (الشرق الاوسط الجديد) "ان التطبيع بين (اسرائيل) وجيرانها العرب، سيؤدي الى ايجاد بيئة ملائمة لإعادة تنظيم مؤسسات (الشرق الاوسط) بصورة اساسية، وان قبول العرب بـ(اسرائيل) كاملة ذات حقوق ومسؤوليات متساوية، سينجب نوعاً جديداً من التعاون، مابين (اسرائيل) وجيرانها فحسب، بل بين البلدان العربية مع بعضها البعض ايضاً"، كما اكد في كتابه ايضاً "ان مشاكل المنطقة لاتحل على يد دولة واحدة منفردة او على مستوى ثنائي، وان التنظيم الاقليمي هو المفتاح الى السلام والامن والتنمية الاقتصادية، وهذا التحول لا يتم الا بثورة في المفاهيم، وان الهدف النهائي هو خلق اسرة اقليمية من الامم ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الاوربية"[٦]، ويحدد شيفر مدير عام بنك "اسرائيل" المكاسب الاقتصادية التي تجنيها "اسرائيل" من وراء تحقيق التطبيع مع الدول العربية بما يأتي [٧]:

١.ان تحقيق التطبيع وتوقيع معاهدات (سلام) مع الدول العربية، سيعفي الكيان الصهيوني من تخصيص نسبة كبيرة من ناتجه القومي للإنفاق الدفاعي او توجيه هذه الامكانيات الضخمة من اجل زيادة الاستثمارات في مجالات التنمية الاقتصادية والصناعية، بما يؤدي الى تحويل الكيان الصهيوني الى مركز قوة اقليمية.

٢.يسهم التطبيع في تحويل الكيان الصهيوني الى مركز تجاري مهم في المنطقة، اذ يصدر للأسواق العربية فائضة من السلع الاستهلاكية والكمالية، ويستورد منها المواد الخام والطاقة والايدي العاملة الرخيصة، كما ان موقعه الاستراتيجي سيعطيه اهمية خاصة كنقطة مرور للتجارة العربية (الترانزيت) بسبب امتلاكه على عدد الموانئ المهمة على البحر الابيض المتوسط.

٣.كما ان التطبيع بين الكيان الصهيوني والدول العربية يؤدي الى تطوير شبكة الاتصالات في المنطقة، بحيث يصبح الكيان الصهيوني عصب المواصلات والاتصالات بما يتلاءم مع وضعه كمركز جغرافي في منطقة الشرق الاوسط.

٤.ان الاختراق الصهيوني للاقتصاد العربي من خلال التطبيع وبناء ترتيبات ثنائية واقليمية وبالتالي طرح فكرة السوق المشتركة في ظل ما يسمى بالتعاون الاقليمي، سيوفر على حد تعبير مدير عام بنك "اسرائيل" للكيان الصهيوني "فرصاً للتحول الى قوة اقتصادية إقليمية فاعلة ومؤثرة"، وإنما تملك اموالاً طائلة، اما الدول العربية الاخرى كمصر والسودان ذات كثافة سكانية، وهي مع الاردن وسوريا تفتقر الى الاموال وتعاني من مشاكل اقتصادية،بحكم اعتمادها على الاقتصاد التقليدي.

وهكذا يبدو واضحاً ان الاستراتيجية الصهيونية تركز على تحقيق التعاون الاقليمي مع الدول العربية من خلال الحرص الصهيوني على دفع العرب باتجاه التطبيع واقامة العلاقات وبالذات في الجوانب الاقتصادية والتجارية.

المبحث الثاني

الاردن ومبررات التطبيع مع الكيان الصهيوني

لعل الانطلاقة الاساسية لإعلان الاردن سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني من خلال موافقته على الاشتراك في مؤتمر مدريد (للسلام)، الذي عقد في الثلاثين من تشرين الاول عام ١٩٩١ بناء على مبادرة الرئيس الامريكي جورج بوش في السادس من اذار ١٩٩١، اي بعد ايام على اعلان وقف اطلاق النار في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، اذ دعا الرئيس الامريكي الى انشاء ما يسمى ب (الشرق الاوسط الجديد) وذلك للاعتراف بالكيان الصهيوني وضمان أمنها في المنطقة(٨).

ومن جانبها اعلنت الحكومة الاردنية قرارها بالمشاركة في مؤتمر مدريد (للسلام) والدخول في المفاوضات التي انتهت بتوقيع (معاهدة السلام) والتطبيع بينها وبين الكيان الصهيوني.

ولابد من القاء نظرة على الخطاب الذي القاه الملك حسين بن طلال امام المؤتمر الوطني الاردني العام في ١٢ تشرين الاول عام ١٩٩١، لأنه طرح فيه المبررات الرسمية الاردنية للاشتراك في مؤتمر (السلام) الذي دعا اليه الرئيس الامريكي، اذ ابدى الملك الاردني ترحيب بلاده بخطاب الرئيس جورج بوش امام الكونغرس الامريكي في السادس من اذار عام ١٩٩١ الذي اعلن فيه عن عزمه لإنهاء النزاع العربي–الصهيوني، وحل القضية الفلسطينية على اساس قراري مجلس الامن (٢٤٢) و(٣٣٨)، ومبدأ الارض مقابل السلام، وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه السياسية المشروعة وضمان تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة(٩).

وقد رأى الملك حسين ان الدعوة الى مؤتمر مدريد هي (الفرصة المتاحة) التي يجب استثمارها، اذ أكد في خطابه "ان استثمار هذه الفرصة، يشكل حداً فاصلاً بين التخبط وبين

وضوح الرؤيا، وبين تحمل المسؤولية، وبين التهرب منها ودفن الرؤوس في الرمال، "وان مؤتمر السلام للشرق الاوسط، ومايمكن ان يتمخض عنه، سيؤدي الى أفق جديد من البناء وممارسة الحياة الطبيعية التي هي حق لكل انسان، بعد مدة التشتت والضياع وتبديد الوقت"(١٠).

وهذه اشارات واضحة لرغبة اردنية رسمية لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني اذ ان الملك حسين استخدم كلمة (نزاع) لوصف طبيعة العلاقات العربية–الصهيونية، فالنزاع يكون بين دولتين أو أكثر، لا تتوافر بينهما حالة من العداء، بل مجرد خلافات على قضية او مجموعة قضايا، في حين ان طبيعة العلاقة العربية–الصهيونية هي علاقة صراع، وذلك لان الكيان الصهيوني كيان غاصب ومعتدي منذ نشأته على ارض فلسطين فضلاً عن الاراضي العربية الاخرى.

وكان الملك حسين قد استعرض في خطابه مسار الموقف العربي ازاء التطبيع مع الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٦٧، اذ قبلت الحكومتين الاردنية والمصرية قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) الذي يدعو الى السلام وعدم جواز احتلال اراضي الغير بالقوة، ثم بعد حرب تشرين ١٩٧٣ وصدور قرار مجلس الامن رقم (٣٣٨) الذي نص في أحد بنوده على العمل على تنفيذ قرار (٢٤٢) وقبول سوريا لهذا القرار لتنظم الى الاردن ومصر، وفي عام ١٩٧٩ عقدت مصر اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني، وفي عام ١٩٨٢ اجمع القادة العرب في قمة فاس في المغرب على القبول بالتسوية السلمية للنزاع العربي–الصهيوني ولحل القضية الفلسطينية، وفي عام ١٩٨٨ اعلن المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر مبادرة فلسطينية للسلام على اساس وجود دولتين على ارض فلسطين واحدة هي "اسرائيل" والثانية دولة فلسطين، ووافقت منظمة التحرير الفلسطينية على القبول بقراري مجلس الامن رقم (٢٤٢) ورقم (٣٣٨) وحظيت هذه المبادرة بتأيد عربي ودولي وتبعها حوار رسمي بين المنظمة والولايات المتحدة الامريكية في تونس(١١).

وكان ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد ارسل رسالة سرية الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية في ٧ كانون الاول ١٩٨٨ جاء فيها: "كإسهام منها في البحث عن سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط، فان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ممارسة دور حكومة مؤقتة لدولة فلسطين، ترغب بإصدار الموقف الرسمي التالي:

١.أنها مستعدة للتفاوض مع "اسرائيل"، من خلال إطار مؤتمر دولي بهدف تحقيق تسوية سلمية شاملة للصراع العربي–الاسرائيلي، على اساس قراري الامم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨.

٢.تتكفل بالعيش بسلام مع "اسرائيل" والجيران الاخرين، وتحترم حقهم في العيش بسلام، ضمن حدود آمنه ومعترف بها دولياً، وكذلك الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي تسعى لإنشائها في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

٣.تندد بالإرهاب بجميع أشكاله الفردي، الجماعي، وارهاب الدولة ولن تلجأ اليه(١٢).

وهكذا فقد قدم الملك حسين في خطابه مبررات بلاده الرسمية للدخول في مؤتمر الشرق الاوسط للسلام في مدريد، وبالتالي دخوله في العملية السلمية مع الكيان الصهيوني، وقد عكست هذه المبررات، تباين الموقف العربي بعد حرب الخليج الثانية، وتغير موازين القوى الدولية، فضلاً عن الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها المنطقة بعد الحرب، وفوق كل ذلك، ان الموقف الاردني خاصة والعربي عامة، مع الحل السلمي العادل والشامل للقضية الفلسطينية على اساس قراري مجلس الامن الدولي رقم (٢٤٢) و(٣٣٨).

وبعد جولة من المفاوضات الثنائية تم التوقيع بين المملكة الاردنية الهاشمية والكيان الصهيوني على اعلان واشنطن بتاريخ الخامس والعشرين من تموز ١٩٩٤ بالأحرف الاولى على (معاهدة السلام)، ومن ثم التوقيع الرسمي عليها بتاريخ السادس والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٩٤ في منطقة وادي عربة(١٣).

وهكذا بدأت العلاقات بين المملكة الاردنية والكيان الصهيوني تأخذ ابعاداً جديدة عقب توقيع (معاهدة السلام) بينهما، اذ لم تعد العلاقات الثنائية بين الطرفين تقتصر على لقاءات واتفاقات سرية فحسب، بل اخذت شكل اتفاقيات رسمية وعلنية، وذات أولوية الزامية على ما سواها من اتفاقيات مع اطراف اخرى، وتتعلق بشتى المجالات السياسية والامنية والاقتصادية والثقافية والبيئية وغيرها(١٤).

بعد توقيع (معاهدة السلام) بين الحكومة الاردنية والكيان الصهيوني قام الملك حسين بعدة مبادرات أظهرت علاقاته الحسنة مع رئيس وزراء الكيان الصهيوني اسحق رابين، كما اظهرت استعداده لتسريع وتيرة التطبيع، وكان من هذه المبادرات تحليقه فوق مدينة القدس بعد عودته من رحلة اوربية، ومن ثم تصريحه في اذاعة صهيونية بقوله: "أستطيع ان اشاهد بلدكم الجميل".وكذلك اجتمع بعد شهر من توقيع المعاهدة مع زعيم المعارضة "الاسرائيلية" آنذاك (بنيامين نتنياهو) واعلانه بان وجهات نظرهما كانت مشتركة، فضلاً عن ارسال معونة طبية وغذائية الى المسلمين البوسنيين في بعثة مشتركة اردنية– "اسرائيلية"، فضلاً عن ارسال الملك حسين تهنئة رسمية في ذكرى اعلان قيام الكيان الصهيوني والذي اطلق عليه (يوم الاستقلال)(١٥).

ومن المبادرات التطبيعية كذلك قيام الملك حسين بزيارة تاريخية الى مدينة القدس لأول مرة لحضور جنازة رئيس الوزراء (اسحق رابين) اثر اغتياله على يد متطرف يهودي في تشرين الثاني عام ١٩٩٥، وقد القى الملك حسين خطاباً امام المعزين الدوليين، وصف فيه رابين بانه (أخاً وزميلاً وصديقاً)، وتعهد بمواصلة عملية السلام(١٦).

وقام في زيارة اخرى الى (تل ابيب) لحضور افتتاح جناح جديد باسم (جناح اسحق رابين) في أحد المستشفيات "الاسرائيلية"، اذ قامت حشود كبيرة من اليهود بتحية الملك حسين، وقد علق شمعون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلي في مقابلة صحفية على ذلك المشهد بقوله: "ان زيارة الملك حسين قد استولت على قلوب الإسرائيليين" (١٧).

المبحث الثالث

إجراءات الحكومة الاردنية التطبيعية

اولاً: التطبيع على الصعيد السياسي:

قامت الحكومة الاردنية باتخاذ مجموعة من الاجراءات والتشريعات لإزالة العقبات امام تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني وأبرزها:

١.قانون المطبوعات والنشر المؤقت:

اصدرت الحكومة الاردنية في ١٥ ايار ١٩٧٧، القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٧ معدلاً لقانون المطبوعات والنشر رقم (١٠) لسنة ١٩٣٣(١٨)،وتبرز مخاطر هذا القانون المؤقت على حرية الرأي والتعبير، بما يخدم اغراض تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، سواء من حيث اشتراطه على قيمة رأسمال باهض للصحف، اي بما يعني اغلاق غالبية الصحف المعارضة، ام من حيث الغرامات المالية الباهظة التي ينص عليها هذا القانون المؤقت ضد اي مخالفة من المخالفات الواردة فيه، مثل منع نشر الاخبار او التحليلات او المعلومات او الرسوم او الصور التي تتضمن تشهيراً او تحقيراً او ذماً برؤساء الدول الاسلامية والعربية او الصديقة(١٩). والقصد الاساسي منه زعماء ورموز الكيان الصهيوني.

ومن هنا نرى بان هذا القانون بدل ان يكون قانون حريات أصبح اشبه ما يكون بقانون عقوبات، وقانون يصادر حريات المواطنين، اذ انه بمجرد نشر اي خبر او رسماً كاريكاتوريا يتناول احد زعماء الكيان الصهيوني تتعرض الى نصوص العقوبات الواردة في القانون المعدل.

٢.ابعاد النقابات المهنية عن السياسة:

رفعت الحكومة الاردنية عام ١٩٩٧ شعار (مهننة النقابات المهنية)، وتهدف من وراءه منع النقابات المهنية ممثلة بمجالس نقاباتها من التدخل في القضايا السياسية والتركيز على القضايا المهنية فقط[٢٠].

الهدف الاساسي من وراء ذلك تحجيم للدور الطليعي والقيادي للنقابات المهنية في محاربة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وقد بررت الحكومة الاردنية لشعارها (مهننة النقابات المهنية) وعزلها عن التدخل في القضايا السياسية وحتى الوطنية منها، بوجود مجلس نيابي يعبر عن ارادة الشعب الاردني ووجود قانون للأحزاب السياسية يمكن تبنيها للقضايا السياسية[٢١].

ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة إذا قلنا بان عملية الفصل بين السياسة والمهنة او بين الاحزاب والنقابات يعد تعسفاً واضحاً، اذ ان التطبيع مع الكيان الصهيوني يهدد العديد من المصالح المهنية، وبالتالي فاذا كان خطاب الاحزاب الاردنية المناهض للتطبيع يمثل خطاً ايديولوجياً، فان خطاب النقابات المهنية، يمثل خطاباً مصلحياً حياتياً يمس مصالح وارزاق غالبية ابناء الشعب الاردني.

ثانياً: التطبيع على الصعيد الاقتصادي:

شكل التعاون الاقتصادي في كافة مجالاته الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية والنقل والاستثمار، ركناً اساسياً في (معاهدة السلام) بين الاردن والكيان الصهيوني عام ١٩٩٤، ولتنفيذ ذلك قامت الحكومة الاردنية باتخاذ مجموعة من الاجراءات والتشريعات على المستوى الاقتصادي ومنها:

١ – قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو:

في الاول من اب ١٩٩٥، اصدرت الحكومة الاردنية قانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٥، باسم قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو، والذي نص في مادته التاسعة على الغاء القوانين التالية والتعديلات التي طرأت عليها:

أ.قانون منع بيع العقار للعدو رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣.

ب.القانون الموحد لمقاطعة (اسرائيل) رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨.

ت.قانون منع الاتجار مع (اسرائيل) رقم (٦٦) لسنة ١٩٥٣[٢٢].

ان هناك جملة من الاثار المترتبة على قانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٥ والذي يؤسس لقواعد تطبيعيه بين الاردن والكيان الصهيوني وكما يلي:

اولاً: ان القانون الجديد يسقط صفة العداء عن الكيان الصهيوني واشخاصه، ولعل هذا يظهر بجلاء من خلال الغاء قانون بيع العقار للعدو رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣، الذي كان ينص في مادته الثانية في باب التعريف بالعدو، بانه "كل شخص طبيعي او معنوي يحمل الجنسية الإسرائيلية او يقيم في اسرائيل او يعمل لحسابها[٢٣]، اي ان الغاء هذا القانون ينفي صفة العدو عن الاشخاص الطبيعي الاسرائيلي بخاصة واليهود بعامة، وكذلك الاشخاص المعنويين من شركات ومؤسسات وهيئات، ويعني بانهم يتمتعون بكافة الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها غيرهم سواء من العرب ام من الاجانب.

ثانياً: يمنح القانون الجديد الكيان الصهيوني واشخاصه، امتيازات خاصة فيما يتعلق بالتملك والتصرف في الاحوال غير المنقولة، اذ يمكن للكيان الصهيوني وهيئاته وشركاته واشخاصه كافة، ان يمتلكوا اموالاً غير منقولة في الاراضي الواقعة ضمن حدود البلديات كما يبيح للكيان الصهيوني واشخاصه كافة تملك الاراضي الزراعية التي كان يتصرف بها على اية بقعة من الارض الاردنية في منطقتي الباقورة والغمر الى "الاسرائيليين"، اذ انها اراضي زراعية وكانوا ومازالوا يتصرفون بها، كما يبيح القانون لاي "اسرائيلي" او يهودي (لا يحمل الجنسية الاسرائيلية) من التملك بطرق الارث، بحيث تبقى الملكية الاسرائيلية ابدية، كما يجيز القانون لاي اجنبي او عربي غير اردني، ان يبيع ملكيته او يهبها للإسرائيليين، وعلى سبيل المثال اذا تنازلت الولايات المتحدة الامريكية عن مبنى سفارتها في عمان، لصالح الكيان الصهيوني او احد اشخاصه، فان ذلك يتم وفقاً لمقتضيات وقوانين جهتي المتنازل والمتنازل له، ولا علاقة للدولة الاردنية او دائرة تسجيل العقار فيها بهذا التنازل، وعلى نفس السياق فاذا قامت شركة استثمارات زراعية او سياحية اجنبية بامتلاك مساحات من الاراضي الاردنية لتلك الغايات، ثم تنازلت عن ملكيتها لإسرائيل، فان المملكة الاردنية لا يحق لها التدخل، باعتبار ان لا مصلحة لها في ذلك وهي ممنوعة قانونيا[٢٤].

ثالثاً: يمنح هذا القانون للكيان الصهيوني واشخاصه كافة، الحق في اقامة وتأسيس المشاريع التجارية والصناعية والزراعية والخدماتية داخل المملكة الاردنية وعلى اسس تشجيعية واعفاءات ضريبية، من خلال قانون الغرف التجارية والصناعية رقم (٤١) لسنة ١٩٤٩، وقانون تنظيم الاستثمارات العربية والاجنبية رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٢، ومن خلال قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥، وذلك بعد نفي صفة العدو عن الكيان الصهيوني واشخاصه كافة، واعتبارهم بمنزلة العربي او الاجنبي[٢٥].

٢- قانون تشجيع الاستثمار:

وضمن السياق التطبيعي الاقتصادي، قامت الحكومة الاردنية بإصدار قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥، الذي نص في مادته الثامنة والثلاثين على الغاء قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته والانظمة الصادرة بموجبه، وكذلك الغاء قانون تنظيم الاستثمارات العربية والاجنبية رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٢ والانظمة الصادرة بموجبه[٢٦].

اما راس المال الاجنبي فقد عرفته المادة الخامسة من هذا القانون بانه ما يستثمره غير الاردني من اموال نقدية او عينية او حقوق لها قيمة مالية في الاردن[٢٧]، وهذه المادة من قانون الاستثمار تشجع على اقامة نظام اقتصادي اقليمي في المنطقة.

كما ان المادة الثلاثون من هذا القانون تبيح للمستثمر الاجنبي، اخراج راس المال الذي ادخله للأردن وماجناه من ارباح فضلاً عن احقيته بتصفية استثماره او بيع مشروعه او حصته او اسهمه دون تأخير وبعمله قابلة للتحويل[٢٨].

وهنا تكمن المخاطر على الاقتصاد الوطني الاردني، اذ ان هذه المادة لم تقيد عملية حق تحويل راس المال الاجنبي الى الخارج مع الارباح والفوائد بأية قيود او ضوابط، وبالتالي يمكن استخدام حق سحب هذه الاستثمارات كورقة ضغط سياسي او اقتصادي ضد الاردن من قبل دولة المستثمر، وهنا كان لابد من اخضاع المستثمر الاجنبي لمدة زمنية معينة لا يحق له خلالها الانسحاب، كما يمكن تحديد حد اقصى للمدة الزمنية، يصبح الاستثمار بعدها ملكاً للدولة[٢٩].

اما من حيث الاعفاءات الضريبية والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين فكان الاجدى ان تمنح هذه الحوافز للقطاعات الاقتصادية الانتاجية الرئيسية التي تعاني من نقص الاستثمارات وليس على اساس جغرافي، كما هو وارد في المادة الرابعة من قانون تشجيع الاستثمار[٣٠].

ولعل اخطر قرار هو ما تم اتخاذه في ٣٠ حزيران ١٩٩٧ من قبل المجلس الاعلى للاستثمار، والذي يسمح للمستثمرين غير الاردنيين بالتملك بنسبة (١٠٠%) في عدد من القطاعات الاقتصادية مثل وسائط النقل البري والجوي والبنوك والتأمين والاتصالات والمنتجات الزراعية والاستثمار في السوق المالي، اما في قطاع المقاولات الانشائية والتجارة والخدمات التجارية والتعدين، فقد ابقى القرار على نسبة التملك لغير الاردنيين البالغة (٥٠%)[٣١].

وما يعزز الاجراءات الاقتصادية التطبيعية بين الاردن والكيان الصهيوني تصريح الدكتور هاني الملقي وزير الصناعة والتجارة في ٣٠ حزيران ١٩٩٧، اذ اعلن ان الاستثمار المشترك بين الاردن والكيان الصهيوني، سيمكن البضائع الاردنية من الدخول الى الاسواق الامريكية، تحت مبدأ التجارة الحرة الذي يتمتع به الكيان مع الولايات المتحدة الامريكية، معبراً عن امله في ان

تتمتع مدينة الحسين الصناعية بمدينة اربد، بمزايا التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية قريباً[٣٢].

وحتى حزيران من عام ١٩٩٧ اقام الكيان الصهيوني سبعة عشر شركة ومصنعاً اسرائيلياً في المدن الصناعية الاردنية وفي المناطق الحرة، وقد تم افتتاح معرض للصناعات الاسرائيلية في ٨ كانون الثاني عام ١٩٩٧ في العاصمة عمان[٣٣].

وقد توسعت اجراءات التطبيع فشملت قطاع النقل الجوي ايضاً، اذ شهدت هذه المرحلة تبادل الرحلات الجوية بين الجانبين، واصبح وجود الطائرات الاسرائيلية منتشراً في المطارات الاردنية وبأسعار مخفضة جداً، هدفاً لتشجيع التبادل التجاري والرحلات السياحية بين الجانبين[٣٤].

ثالثاً: التطبيع على الصعيد الثقافي:

ظهرت ملامح التطبيع الثقافي بشكل جاد ومستمر في وسائل الاعلام الرسمية الاردنية، وذلك باستخدامها للمصطلحات التطبيعية مثل (ابناء ابراهيم) و(الديانات الابراهيمية الثلاثة) وما شابه ذلك من مصطلحات الهدف الاساسي منها تطبيع الشعب الاردني لتقبل اليهود والتعايش معهم كأفراد وكديانة، بغض النظر عن كونهم محتلين ومغتصبين للأراضي العربية واصحاب فلسفة صهيونية عنصرية[٣٥].

والحقيقة ان التطبيع الثقافي يعد الاخطر على الامتين العربية والاسلامية لأنه يمثل مناهضة وقتل روح المقاومة لديها ضد المشروع الصهيوني، فضلاً عن كونه وسيلة لتدمير الوعي وطمس الهوية الحضارية العربية الاسلامية.

ويرى الباحث (وليد سيف) بان خطورة التطبيع الثقافي جاء ضمن مشروع كبير معد للمنطقة العربية في ظل ما يسمى بالنظام الدولي الجديد وهذا المشروع يهدف الى الغاء مفهوم الجغرافية الثقافية والحضاره التاريخية للمنطقة، اي انهاء الهوية الحضارية العربية الاسلامية الجامعة، والعمل بدلاً من ذلك على تأسيس قاعدة جديدة من العلاقات تقوم على مبدأ الجغرافية السياسية الاقتصادية وضمن مشروع ما يسمى (الشرق أوسطية) ولم يكتفي الكيان الصهيوني بأن يكون شريكاً شرعياً معترف به ومقبولاً فحسب، بل انه يخطط يحتل موقعاً مركزياً ومؤثراً على القرار الاستراتيجي في المنطقة[٣٦].

وتجدر الاشارة هنا الى ان الكيان الصهيوني يعتمد التطبيع الثقافي اساساً لإعادة انتاج الخطاب الاستعماري في المنطقة وذلك من خلال استخدام عدة وسائل منها، تدمير آليات الدفاع الثقافي عند الانسان العربي، وتحطيم مناعته الحضارية وترسيخ نزعة كره الذات الثقافية والقومية لديه، والتي تجد مناخاً مناسباً في ظروف الهزائم والانكسارات، ومن ثم الحديث عن تعميم الثقافة

العلمية التقنية بهدف احداث التنمية في المنطقة، والمقصود بذلك هي الثقافة الغربية التي يصورها على انها الحضارة العالمية والمرجع الحقيقي للتقدم الانساني[٣٧]، وانها الاطار العام الذي تلتقي من خلاله الشعوب والقوميات والتجمعات الاثنية في المفهوم الجديد (الشرق أوسطية) بوصفه الانموذج التنموي المتجانس والمتكامل، والذي يمثل الكيان الصهيوني امتدادا طبيعياً له[٣٨].

ومن جانبها اتخذت الحكومة الاردنية بعد توقيع (معاهدة السلام) مع الكيان الصهيوني عام ١٩٩٤، جملة من الاجراءات التطبيعية في المجال الثقافي يمكن ايجازها بما يلي:

١- اصدار الحكومة الاردنية لقانون المطبوعات والنشر المعدل رقم (٢٧) في ١٥ ايار ١٩٩٧ وهو قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٣، والذي يحمل مواد تحد من حرية النشر والحريات الصحفية، بما يخدم التوجهات التطبيعية، اذ ان قانون المطبوعات والنشر المؤقت يأتي متوافقاً مع نص المادة الحادية عشر من (معاهدة السلام) بين الاردن والكيان الصهيوني والخاصة بالتفاهم المتبادل وبناء علاقات حسن الجوار، والتي تنص في البند (أ) من الفقرة الاولى على الامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية القائمة على التعصب والتميز، واتخاذ الاجراءات القانونية والادارية التي من شأنها منع انتشار مثل تلك الدعايات من قبل اي تنظيم او فرد موجود في المناطق التابعة لاي منهما[٣٩]، وهكذا الزم هذا القانون الاردنيين مواطنين كانوا ام احزاب سياسية بعدم الانتقاد او الاساءة للكيان الصهيوني واشخاصه.

٢-ظهور احزاب وتجمعات اردنية مؤيدة للسلام مع الكيان الصهيوني وابرزها (حزب السلام الاردني) الذي اسسه طبيب بيطري (شاهر خريس) واشخاص اخرين في مدينة اربد، وقد منح هذا الحزب اجازة قانونية من قبل وزارة الداخلية الاردنية، كما تم تأسيس (رابطة السلام الاردنية) في مدينة اربد ايضاً، وتراسها (غالب الكوفحي)، الذي اعلن ان النظام الاساسي لرابطته "يدعو للمساهمة في نشر افكار السلام وغاياته بين فئات المجتمع وهيئاته، وبيان اثر السلام في البناء والنهضة والتنمية"، كما تم الاعلان عن تأسيس (الجمعية الاردنية للثقافة والسلام)، وكان اعضائها يقومون بزيارات الى الكيان الصهيوني والالتقاء مع الحركات الاسرائيلية المؤيدة للسلام، كما ان بعظهم يشترك في الدورات التي كان يعقدها مركز (مشاف الاسرائيلي)، والذي يدعي الاهتمام بالسلام والاخوة بين الشعوب[٤٠].

وعلى الرغم من محدودية هذه التجمعات والروابط، بجانب الرفض الشعبي الاردني الواسع لها، الا ان ذلك يؤسس لتوجهات تنظيمية لا يمكن تجاهل اخطارها المستقبلية على الاردن خاصة وان المعلومات الواردة تشير الى اخضاعهم لدورات مشتركة داخل الكيان الصهيوني.

٣- دور الحكومة الاردنية في تعزيز التطبيع الثقافي مع الكيان الصهيوني، ويتضح ذلك من موافقة وزارة الداخلية على منع التراخيص للأحزاب المؤيدة للسلام ورفضها للأحزاب المعارضة التي تطالب بعقد الندوات او المحاضرات المقاومة للتطبيع، بل ان قوات الامن الاردني تقوم بمنع ومداهمة التجمعات واللقاءات التي تقام لهذا الغرض، كما ان الامر وصل الى فرض مضايقات على الجمعيات المرخصة ايضاً، ومنها المضايقات التي تعرضت لها (جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية) وهي جمعية مرخصة قانوناً من قبل وزارة الثقافة الاردنية منذ عام ١٩٩٢، حيث طلبت الوزارة من الجمعية بتغير اسمها وتعديل الكثير من نصوص نظامها الداخلي، وعدم السماح لها بإقامة الفعاليات الجماهيرية التي تعبئ الراي العام ضد الصهيونية[٤١].

اما وزارة العدل الاردنية فقد طالبت بحل جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية او الحاقها بوزارة الداخلية، لان نصوص نظامها الداخلي ليست من اختصاص وزارة الثقافة[٤٢].

ولم تقف المضايقات عند حدود المطبوعات والاحزاب والتجمعات، بل امتدت الى المواطنين الأردنيين، الذين حاولوا مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني، بقيامهم تعليق لوحات على واجهات محلاتهم التجارية تفيد بمنع التعامل مع اليهود، الامر الذي دفع بسفارة الكيان الصهيوني في عمان برفع ذلك بتقارير الى وزارة الخارجية للكيان الصهيوني، والتي بدورها قامت بتقديم احتجاج رسمي للحكومة الاردنية واصفة هذه الممارسات الشعبية بأنها تشكل عائقاً امام التطبيع وموقفاً عدائياً عنصرياً ضدها، مما دفع بالسلطات الاردنية الى مداهمة تلك المحلات، واعتقال اصحابها، ثم الافراج عنهم بكفالة بعد مصادرة تلك اللوحات ورفع الملصقات الاخرى، التي تدعو الى منع التعامل مع اليهود ومقاطعة البضائع الاسرائيلية ودعم المنتوجات الاردنية الوطنية[٤٣].

لا شك ان تلك الممارسات الاردنية الرسمية تهدف الى تخويف الشعب واضعاف روح المقاومة لديهم، تمهيداً لتهيئتهم لتقبل الواقع الجديد القائم على التطبيع والتعايش مع الكيان الصهيوني، تمهيداً لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في معاهدة السلام عام ١٩٩٤ مع الكيان الصهيوني، والذي يشكل التطبيع ركناً اساسياً فيها.

الخاتمة

كشفت الدراسة ان العلاقات بين الاردن والكيان الصهيوني كما نظمتها (معاهدة السلام) عام ١٩٩٤، لا تقتصر على النواحي السياسية، بل تجاوزت ذلك نحو اقامة علاقات تعاون ثنائي في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية وغيرها، بما يؤدي الى تطبيع العلاقات بين الجانبين وجعلها علاقات متميزة تفوق علاقات الاردن مع اي بلد عربي آخر،كما كشفت الدراسة ايضاً ان الزامية (معاهدة السلام) على الاردن جعله يخرج من دائرة الصراع العربي الصهيوني، ليصبح ضمن دائرة الهيمنة السياسية والاقتصادية للكيان الصهيوني، بل ان هذه المعاهدة الزمت الاردن للقيام بإجراءات سياسية واقتصادية وثقافية هدفاً للوصول الى التطبيع التام مع الكيان الصهيوني واقامة علاقات بينهما تصل الى درجة من التحالف السياسي والامني والاقتصادي من جهة وتؤسس لإقامة نظام اقليمي جديد في المنطقة، كبديل للاطار القومي العربي من جهة اخرى، كما اعطى هذا التطبيع للاردن سيادة اردنية منقوصة على اراضيه.

الهوامش

[١]. يراجع ابو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، معجم المعاني الكبير، شبكة الانترنت .noor.book.com

[٢]. المصدر نفسه.

[٣]. حاييم وايزمن، يعد من اشهر الشخصيات الصهيونية بعد تيودور هرتزل ولد في بلدة (موتول) في ولاية منسك احدى ولايات روسيا البيضاء في ٢٧ تشرين الاول ١٨٧٤ وتوفي ٩ تشرين اول ١٩٥٢، وهو رئيس منظمة الصهيونية العالمية واول رئيس للكيان الصهيوني عام ١٩٤٩، وكان له دور كبير في اصدار وعد بلفور عام ١٩١٧، ينظر:الحسين الحسيني معدى، مذكرات حاييم وايزمن ، دار الخلود للنشر والتوزيع ، القاهرة ،٢٠١٥،ص٥-٦.

[٤]. حلمي عبد الكريم الزغبي، المخططات الصهيونية للسيطرة الاقتصادية على الوطن العربي مؤسسة الكميل للطباعة، الكويت، ١٩٨٩، ص٢٦.

[٥]. المصدر نفسه، ص٤٢.

[٦]. شمعون بيريز، الشرق الاوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ ، دارالاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤، ص٦١-٦٢.

[٧]. علاء عبد الوهاب، الشرق الاوسط الجديد، سيناريوهات الهيمنة الاسرائيلية، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٥٤-١٥٥؛ حلمي عبد الكريم الزغبي، مصدر سبق ذكره، ص٤٧-٤٨.

[٨]. جواد الحمد، عملية السلام في الشرق الاوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والاردني، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦، ص٢٠.

[٩]. حول نص خطاب الحسين بن طلال ينظر وثائق اردنية، معركة السلام المسار الاردني–الاسرائيلي من مؤتمر مدريد الى اعلان واشنطن، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٩٤، ص٧.

[١٠]. المصدر نفسه، ص٦.

[١١]. المصدر نفسه، ص٧–٨.

[١٢]. نقلاً عن نبيل السمان، طريق السلام الاسرائيلي، دمشق، د.ت، ص١٦١.

[١٣]. الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية، قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٤، قانون تصديق معاهدة السلام بين المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل، العدد ٤٠٠١ في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤، ص٢٧٨٤–٢٧٩٨.

[١٤]. جواد الحمد، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

[١٥]. لوري بلوتكين، تجذر السلام بين الاردن واسرائيل، ١٩٩٤–١٩٩٧، عمان، ١٩٩٩، ص١٠.

[١٦]. المصدر نفسه، ص١٠–١١.

[١٧]. المصدر نفسه، ص١١.

[١٨]. الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية العدد ٤٢٠٧ في ١٨ ايار ١٩٩٧، قانون المطبوعات والنشر المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٧، ص٢٤٢٨–٢٤٣٤.

[١٩]. المصدر نفسه، ص٢٤٣٠.

[٢٠]. لوري بلوتكين، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

[٢١]. المصدر نفسه، ص١٢–١٣.

[٢٢]. حول نص القانون ينظر الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية، قانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٥، قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو العدد ٤٠٦٢ في ١٦ اب ١٩٩٥، مديرية المطابع العسكرية، عمان ١٩٩٥، ص٢٤٠٣.

[٢٣]. رياض النوايسة، قراءة قانونية حول قانون المقاطعة وحظر التعامل مع العدو، صحيفة المجد، العدد ٥٦ في ٨ ايار ١٩٩٥.

[٢٤]. المصدر نفسه العدد ٥٧ في ١٥ ايار ١٩٩٥.

[٢٥]. المصدر نفسه.

[٢٦]. وزارة الاعلام الاردنية، مؤسسة تشجيع الاستثمار، قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦ لعام ١٩٩٥، ص١٦.

[٢٧]. يعقوب سليمان، ملاحظات حول مشروع قانون الاستثمار لعام ١٩٩٥، صحيفة المجد العدد ٧٦، ٢٥ ايلول ١٩٩٥، عمان، ص٨.

[٢٨]. المصدر نفسه، ص١٠.

[٢٩]. المصدر نفسه، ص١٢.

[٣٠]. يعقوب سليمان، هواجس وتوجسات اقتصادية، صحيفة المجد، العدد ٣٤، ٥ كانون الاول١٩٩٥، عمان، ص٨.

[٣١]. صحيفة الرأي، العدد ٩٧٩٤ في١ تموز١٩٩٧، عمان، ص١٢.

[٣٢]. صحيفة العرب اليوم، العدد ٤٥ في ٣٠ تموز١٩٩٧، عمان، ص٤.

[٣٣]. سعد جمعة، مجتمع الكراهية، دار الكاتب العربي، بيروت، د.ت، ص٢٠٢.

[٣٤].المصدر نفسه، ص٢٠٣.

[٣٥]. وليد سيف، التطبيع القائم والقادم (التحدي والاستجابة) منشورات رابطة الكتاب الأردنيين، عمان، ١٩٩٥، ص٨؛ هشام غضيب، ملاحظات حول التطبيع، عمان، ١٩٩٥، ص١٧.

[٣٦]. وليد سيف، مصدر سبق ذكره، ص٨-٩.

[٣٧]. المصدر نفسه، ص٣٢.

[٣٨]. المصدر نفسه، ص٢٣.

[٣٩]. الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية، قانون تصديق معاهدة السلام بين المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٩٢.

[٤٠]. انور الخطيب، حركات اردنية للسلام، عمان، ١٩٩٧، ص٣٥.

[٤١]. يسرى الكردي، جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية، هل تكون اول ضحايا التسوية واستحقاقاتها؟، صحيفة المجد، العدد ٢١ في ٥ايلول١٩٩٤، ص٣.

[٤٢]. المصدر نفسه.

٤٣. صحيفة العرب اليوم، العدد ٤٨ في ٣ تموز١٩٩٧، عمان، ص٤؛ علي محافظة، الاحزاب الاردنية والتحديات الراهنة، عمان، ١٩٩٦، ص١٦.

المصادر

اولا- الوثائق المنشورة

١.وثائق اردنية، معركة السلام المسار الاردني-الاسرائيلي من مؤتمر مدريد الى اعلان واشنطن، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٩٤.

٢.وزارة الاعلام الاردنية، مؤسسة تشجيع الاستثمار، قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦ لعام ١٩٩٥.

ثانيا – الكتب العربية والمعربة

١.انور الخطيب، حركات اردنية للسلام، عمان، ١٩٩٧.

٢.جواد الحمد، عملية السلام في الشرق الاوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والاردني، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦.

٣.الحسين الحسيني معدى، مذكرات حاييم وايزمن ، دار الخلود للنشر والتوزيع ، القاهرة ،٢٠١٥.

٤.حلمي عبد الكريم الزغبي، المخططات الصهيونية للسيطرة الاقتصادية على الوطن العربي مؤسسة الكميل للطباعة، الكويت، ١٩٨٩.

٥.سعد جمعة، مجتمع الكراهية، دار الكاتب العربي، بيروت، د.ت.

٦.شمعون بيريز، الشرق الاوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ ، دارالاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤.

٧.علاء عبد الوهاب، الشرق الاوسط الجديد، سيناريوهات الهيمنة الاسرائيلية، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٥.

٨.علي محافظة، الاحزاب الاردنية والتحديات الراهنة، عمان، ١٩٩٦.
٩.لوري بلوتكين، تجذر السلام بين الاردن واسرائيل، ١٩٩٤-١٩٩٧، عمان، ١٩٩٩.
١٠.نبيل السمان، طريق السلام الاسرائيلي، دمشق، د.ت.
١١.هشام غضيب، ملاحظات حول التطبيع، عمان، ١٩٩٥.
١٢.وليد سيف، التطبيع القائم والقادم (التحدي والاستجابة) منشورات رابطة الكتاب الأردنيين، عمان، ١٩٩٥.

ثالثا- الجرائد والصحف

١.الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية العدد ٤٢٠٧ بتاريخ ١٨ ايار ١٩٩٧.
٢.الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية، العدد ٤٠٠١ في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤.
٣.الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية، العدد ٤٠٦٢ بتاريخ ١٦ اب ١٩٩٥.
٤.صحيفة الرأي، العدد ٩٧٩٤ في١ تموز١٩٩٧.
٥.صحيفة العرب اليوم، العدد ٤٥ في ٣٠ حزيران ١٩٩٧.
٦.صحيفة العرب اليوم، العدد ٤٨، ٣ تموز١٩٩٧.
٧.صحيفة المجد ، العدد ٥٧في ١٥ ايار ١٩٩٥.
٨.صحيفة المجد العدد ٣٤ في ٥ كانون الاول ١٩٩٥.
٩.صحيفة المجد العدد ٧٦ في ٢٥ ايلول ١٩٩٥.
١٠.صحيفة المجد، العدد ٢١ في ٥ ايلول ١٩٩٤.
١١.صحيفة المجد، العدد ٥٦ في ٨ ايار١٩٩٥.

رابعا- شبكة الانترنت والمعلومات الدولية

١.معجم المعاني الكبير، شبكة الانترنت noor.book.com.

Sources

First - published documents

1-Jordanian documents, the battle for peace, the Jordanian-Israeli path from the Madrid Conference to the Washington Declaration, publications of the Department of Publications and Publishing, Amman, 1994.
2-Jordanian Ministry of Information, Investment Promotion Corporation, Investment Promotion Law No. 16 of 1995.

Second: Arabic and Arabized books

Anwar Al-Khatib, Jordanian Peace Movements, Amman, 1997. 1-
2- Jawad Al-Hamad, The Peace Process in the Middle East and its Applications on the Palestinian and Jordanian Tracks, Dar Al-Bashir for Publishing and Distribution, Amman, 1996..
3- Al-Hussein Al-Husseini Maadi, Memoirs of Chaim Weizman, Dar Al-Khuloud for Publishing and Distribution, Cairo, 2015.
4- Hilmi Abdul Karim Al-Zoghbi, Zionist Plans for Economic Control of the Arab World, Al-Kumayl Printing Corporation, Kuwait, 1989.
Saad Jumaa, Society of Hate, Dar Al-Katib Al-Arabi, Beirut, d,T. 5-
6- Shimon Peres, The New Middle East, translated by Muhammad Hilmi Abdel Hafez, Dar Al-Ahliyya for Publishing and Distribution, Amman, 1994..

7- Alaa Abdel Wahab, The New Middle East, Scenarios of Israeli Hegemony, Sina Publishing House, Cairo, 1995.
8- Ali Muhafza, Jordanian Parties and Current Challenges, Amman, 1996.
9- Laurie Plotkin, Taking root in peace between Jordan and Israel, 1994-1997, Amman, 1999.
10- Nabil Al-Samman, The Israeli Peace Road, Damascus, d. T.
11- Hisham Ghadib, Notes on Normalization, Amman, 1995.
12- Walid Saif, The Current and Coming Normalization (Challenge and Response), Jordanian Writers Association Publications, Amman, 1995.

Third: Newspapers and magazines

1-The Official Gazette of the Hashemite Kingdom of Jordan, No. 4207, dated May 18, 1997.
2-The Official Gazette of the Hashemite Kingdom of Jordan, Issue No. 4001, dated November 10, 1994.
3- The Official Gazette of the Hashemite Kingdom of Jordan, No. 4062, dated August 16, 1995.
4- Al-Rai Newspaper, Issue No. 9794, July 1, 1997.
5- Al-Arab Al-Youm newspaper, issue 45, June 30, 1997
6- Al-Arab Al-Youm newspaper, issue 48, July 3, 1997
7-Al-Majd newspaper, issue 57, May 15, 1995
8- Al-Majd newspaper, issue 34, December 5, 1995
9- Al-Majd newspaper, issue 76, September 25, 1995
10- Al-Majd newspaper, issue 21, September 5, 1994
11-Al-Majd newspaper, issue 56, May 8, 1995

Fourth: The Internet and international information

1- The Great Dictionary of Meanings, noor.book.com